



العنوان: حوار وزير الاتصالات مع جريدة الأهرام
المصدر: بوابة الأهرام
٢٠ أبريل ٢٠٢٢

يلعب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في تسريع عجلة النمو الاقتصادى والاجتماعى لأى مجتمع، ويعد المحرك الرئيسى للتغيير فى المجتمعات وبناء مجتمع جديد، حيث ترتبط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتباطا وثيقا بكل مجالات النشاط الإنسانى.

ولأهمية هذا القطاع ودوره فى التنمية وبناء الدولة والإنسان معا، فإن الحديث مع الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات له طابع خاص، فحافظته مليئة دائما بالملفات وعناصر النقاش التى تحمل إنجازات أعوام مضت وطموحات جديدة لأعوام مقبلة .

فى حوار مع «الأهرام» تحدث الوزير عن أبرز تلك الملفات ومنها مشروع مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة وملف صادرات مصر الرقمية وما يتضمنه من برامج للتدريب ، فضلا عن الطفرات الكبيرة التى شهدها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تماشيا مع توجه الدولة نحو التحول الرقمى فى كل المجالات. واستطرد فى شرح إستراتيجية تحويل مصر لأكبر ممر رقمى عالمى، وحرص الدولة والوزارة على تبني مبادرات لتمكين المرأة ودمج متحدى الإعاقة فى المجتمع. وفى السطور التالية تفاصيل الحوار..

بداية التعرف على تفاصيل مدينة المعرفة وما تتضمنه من مشروعات؟

تشمل مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة محاور إستراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فهى مدينة ذكية تدار كل مرافقها وخدماتها من خلال منظومات ذكية تعكس اهتمام الوزارة بالبنية التحتية الرقمية؛ كما تضم أكثر من مؤسسة تعكس حرص الوزارة على التنمية البشرية بشقيها التدريب التقنى والإبداع التكنولوجى والأداء الابتكارى؛ حيث تضم جامعة مصر للمعلوماتية وهى الأولى من نوعها فى إفريقيا من حيث التخصص فى مجال العلوم المعلوماتية، وقد أنشأتها الوزارة بهدف تخريج أجيال من خبراء المعلوماتية على أعلى مستوى.

كما تضم المدينة مركزا للبحث والتطوير يشمل مركزين للتصميم الإلكتروني والإبداع التطبيقى يتم من خلاله خلق منظومات وأبحاث لها جانب تطبيقى واستخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعى وإنترنت الأشياء وتطويعها لمجابهة تحديات فى عدد من القطاعات مثل الرعاية الصحية أو الزراعة أو إدارة الموارد المائية أو البيئة، وتشمل المدينة كذلك مركز الإبداع الرقمى الذى يوفر برامج تدريبية للشباب من مختلف علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فضلا عن احتضان الشركات الناشئة فى هذا المجال وتدريبها ورعايتها، وتتضمن المدينة أيضا مركزا للبحث والتطوير فى مجال التكنولوجيات المساعدة لتمكين الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة من مجابهة التحديات التى تواجههم.

ما خطة الوزارة لتنمية التصميم الإلكتروني؟

نستهدف المنافسة في هذه الصناعة، حيث يمثل التصميم قيمة إبداعية. ولدينا نحو ٤٠ شركة تعمل في مجال التصميم الإلكتروني من المقرر أن تتم استضافتها داخل مركز البحث والتطوير بمدينة المعرفة لتحقيق التكامل فيما بينها، فضلا عن احتضان الشركات الناشئة في هذا المجال وكذلك المهنيون المستقلون العاملون بهذه الصناعة.

تعد الصادرات الرقمية ونصيب القطاع من الناتج القومي الإجمالي من المؤشرات المهمة لقياس مدى فاعلية القطاع في المجتمع .. ما المتحقق في ذلك حتى الآن؟

تبلغ صادراتنا الرقمية ٤,٥ مليار دولار من خلال الأنشطة التصديرية الرقمية، وفي هذا الإطار نسعى لزيادة تلك الصادرات عن طريق التوسع في نشر ثقافة العمل كمهنيين مستقلين من خلال منصات عالمية تطرح مشروعات في مختلف دول العالم، حيث نعمل على تدريب الشباب على المهارات التقنية ومهارات العمل الحر، بما يتيح لهم المنافسة في سوق العمل الحر العالمي، لذا فقد أطلقنا مبادرة « مستقبلنا رقمي » عام ٢٠١٩ بتكلفة ١٧ مليون دولار، لدعم فكرة العمل الإبداعي الحر وتخريج أجيال من المهنيين المستقلين، وقد أثبتت المبادرة فاعليتها وكفاءتها حيث نجح الشباب في العام الأول في تصدير خدمات رقمية بقيمة ١٧٠ مليون دولار، أي عشرة أضعاف ما تم استثماره، وهو الأمر الذي مثل لنا حافزا للعمل على زيادة العدد والتخصصات للوصول إلى شباب من خلفيات أكاديمية مختلفة.

ونعمل حاليا على اجتذاب الشركات العالمية لفتح مراكز تعهيد في مصر وتعيين الشباب المصري بها لتنفيذ مشروعات خارج مصر، وقد تم وضع استراتيجية بالتعاون مع مكتب استشاري عالمي لتنمية الصادرات الرقمية من خلال التعهيد حيث تم انتقاء مجموعة من التخصصات التي نسعى لكي تكون مصر مميزة بها مثل بناء البرمجيات، والتصميم الإلكتروني، واختبار البرمجيات، وتصنيف البيانات وهي تخصصات متباينة في تعمقها وصعوبتها، وهو أمر مقصود لاستهداف شريحة أكبر من الشباب لسوق العمل وإكسابهم مهارات تمكنهم من المنافسة في سوق العمل.

على الرغم من ظروف الجائحة.. هل يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأعلى من حيث العائد؟ وما هو نصيب القطاع من الناتج القومي الإجمالي؟

بلغ معدل نمو القطاع في العام المالي الماضي ١٦% وهو القطاع الأعلى نموا بين كل قطاعات الدولة منذ أكثر من ثلاث سنوات، مما يعكس اهتمام الدولة من خلال وزاراتها وهيئاتها بالرقمنة وبناء مصر الرقمية، لاسيما أنه عمل متكامل تشترك فيه جميع عناصر الدولة وأركانها حيث تتكاتف الوزارات والمؤسسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي لخلق مصر الرقمية، أما مساهمة القطاع في الناتج القومي الإجمالي فقد ارتفعت بشكل تدريجي خلال السنوات الأربع الماضية على التوالي كالتالي: ٣,٢%، ٤%، ٤,٤%، ٥%، ونستهدف الوصول إلى ٨% من الناتج القومي الإجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة، لاسيما أن أكثر الدول تقدما رقمياً كالهند والفلبين يتراوح نصيبها من الناتج الإجمالي ما بين ٧% و ٩%.

تحدثت سيادتكم عن الممر الرقمي عبر الكابلات البحرية «عابر للحدود» ويفوق قدرة الأقمار الصناعية.. فهل تسعى الوزارة لجذب المزيد من الكابلات الإستراتيجية؟

بالفعل أكثر من ٩٠% من البيانات ما بين الشرق والغرب تمر عبر مياهنا الإقليمية عن طريق الكابلات البحرية عبر محطات إنزال خاصة، وإيجاز شديد أهمية تلك الكابلات الاستراتيجية تأتي على خلفية أن يكون لدينا شبكة قوية داخل مصر بين الساحلين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط تنقل من خلالها البيانات باستمرار وبسرعة عالية دون انقطاع، ولأن أقصر مسار بين البحرين هو قناة السويس أقمنا طريق المرشدين الموازي للقناة لتوفير أعلى سرعة وأقل زمن استجابة بين الشرق والغرب الذي يستخدم البنية التحتية المعلوماتية المصرية وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحويل مصر لأكبر ممر رقمي عالمي، وحالياً تعد مصر ثاني أكبر دولة في العالم من حيث مرور الكابلات الدولية ونسعى لتدعيم مركزنا الاستراتيجي وتقويته.

كم عدد الكابلات البحرية التي تمتلكها مصر؟

في الحقيقة مجريات العمل في البنية المعلوماتية تسير بخطى سريعة، نمتلك بالفعل ١٣ كابلًا بحريًا ونسعى لزيادتها إلى ١٨ كابلًا خلال السنوات الثلاث المقبلة، كما بدأنا مشروع «Harb» لتوفير مسار كابلات تمتد حول القارة الإفريقية بشرقها وغربها ومن ثم توصيل الإنترنت للدول الساحلية ومنها للدول الحبيسة بما يتيح نفاذ أكثر على الإنترنت بأسعار أقل لأشقائنا بالدول الإفريقية.

ما الهدف من إصدار قانون حماية البيانات الشخصية؟

يستهدف القانون حماية البيانات الشخصية للمصريين، وذلك من خلال إطار تشريعي يحكم العلاقة بين المتحكمين في البيانات والمستخدمين لها، ويأتي القانون متماشيا مع أفضل الممارسات الدولية خاصة اللائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية GDPR؛ ويعد خطوة مهمة لتعزيز جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توطيد صناعة مراكز البيانات في مصر وخلق بيئة آمنة لتداول المعلومات في الفضاء الإلكتروني.

مشروع «منصة مصر الرقمية» نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، كيف تقيمون وعي المواطن المصري لتقبل التغيير والتوجه لكل ما هو رقمي؟

نعمل بالتشارك مع كل قطاعات الدولة لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل من خلال تبني التقنيات الحديثة لإنشاء منظومة رقمية متكاملة مؤمنة لحوكمة الأداء وتمكين الحكومة من إدارة مواردها بكفاءة ومن ثم تحقيق نقلة نوعية في الخدمات الحكومية للمواطنين؛ بما يسمح باتاحتها رقميا بشكل مبسط يوفر الوقت والجهد، وتم إطلاق أكثر من ١٢٥ خدمة حكومية على منصة مصر الرقمية وذلك ضمن حزم خدمات التموين، والتوثيق، والمرور، والمحاكم، والتأمينات الاجتماعية، والأحوال المدنية.

والمواطن المصري ذكي يقبل على التكنولوجيا عندما يجد فائدة منها، ومصر الرقمية أكبر دليل على ذلك، فعندما نجد خمسة ملايين مشترك على منصة مصر الرقمية قاموا بإجراء أكثر من ١٦ مليون معاملة، رغم أن المنصة لاتزال في طور الإطلاق التجريبي فهذا يؤكد تطور الوعي، لاسيما أن أغلبهم من المشتركين في الخدمات التموينية، لذلك راعيننا في تصميم المنصة والمنافذ أن تناسب كل أطراف المجتمع كمنصة مصر الرقمية ومركز الاتصال ومكاتب البريد وتطبيق محمول سيتم إطلاقه خلال العام الحالي، فتعدد منافذ الحصول على الخدمة أمر حيوي.

ما هو ترتيب مصر في مجال سرعة الإنترنت؟

مصر تتربع على عرش سرعة الإنترنت على مستوى إفريقيا مقارنة بالمركز الأربعين منذ ثلاث سنوات، وعلى الرغم من ذلك فإننا نسعى لمزيد من التطوير في سرعة الإنترنت وثبات الخدمة ومستواها وانتشارها.

كيف تقوم الوزارة بالمساهمة في مبادرة حياة كريمة؟

في الحقيقة الحكومة المصرية لديها رؤية في تنفيذ المبادرة تتمثل في أن الخدمات التي توفر حياة كريمة للمواطن المصري لا تقتصر على توفير المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء ولكن تشمل أيضا توفير الإنترنت الفائق السرعة، لذا نستهدف توصيل كابلات الألياف الضوئية لمليون منزل في القرى والنجوع بالمرحلة الأولى بالمبادرة، وذلك بجانب تطوير مكاتب البريد وتحسين جودة خدمات الاتصالات بهذه القرى، ومحو الأمية الرقمية وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا، والتمكين الاقتصادي الرقمي لأهالي القرى.

ما الجهود المبذولة لتحقيق الأمن السيبراني؟

ازدياد الاعتماد على المعاملات الرقمية في القطاعات الحكومية والخاصة والمصرفية لاسيما مع التقدم الذي تشهده عمليات بناء مصر الرقمية تقترن معه زيادة خطورة التهديدات السيبرانية؛ لذا نعمل على خلق بيئة رقمية آمنة من خلال وضع منظومة وطنية لحماية معاملات المواطنين في مصر الرقمية وتأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات الحرجة لكل القطاعات في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، بالإضافة الى التعاون مع كبريات الشركات العالمية والجامعات لتوفير برامج لبناء القدرات الوطنية المتخصصة وإعداد الخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الأمن السيبراني في مختلف القطاعات.

وهل يحل الذكاء الاصطناعي محل العنصر البشري؟

هناك وظائف ستندثر وأخرى ستحل محلها، إنما سيظل الفارق في مصفوفة المهارات المطلوبة لشغل الوظائف، ولا يمكن القول إن التكنولوجيا تقلص فرص العمل بدليل أنه بالنظر الى معدلات البطالة في الدول المتقدمة الأكثر استخداما للتكنولوجيا قبل الجائحة سنجدها كانت في أدنى معدلاتها، ومن هنا تأتي أهمية تنمية المهارات الفردية والمجتمعية على حد سواء، لأن مواكبة سوق العمل تتطلب تطويع التكنولوجيا والاستفادة منها.

هل تحظى المرأة بمكانة خاصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟

ستظل المرأة محتفظة بمكانة رفيعة في كل القطاعات وليس قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتبلغ نسبة العاملات بالقطاع ٣٠%_٤٠% ونسعى لزيادتها من خلال المبادرات الخاصة بالمرأة مثل مبادرات قدوة تك، وهي رائدة وكذلك التوسع في مبادرات المهنيين المستقلين التي تتيح لعدد أكبر من السيدات للعمل عن بُعد في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وماذا عن أحدث المبادرات الشبابية؟

هناك العديد من المبادرات الشبابية أنتقى منها مبادرة «مراكز إبداع مصر الرقمية» كرياتيفاء، ونستهدف إنشاء مركز في كل محافظة؛ حيث بدأت فعليا في ٧ محافظات خارج القاهرة في المرحلة الأولى تعمل بشكل تجريبي ، أما المرحلة الثانية فستشمل ١٣ مركزا جديدا داخل عدد من المحافظات منها القاهرة والجيزة، ونقيم المراكز داخل الأحرم الجامعية أو بالقرب منها لكي يرتادها الشباب بسهولة وتضم مراكز تدريب وحضانات تستقبل الشباب ممن يمتلكون أفكارا لريادة الأعمال والمشروعات التي تحتاج لخطة تسويقية واقتصادية ودراسات الجدوى حتى تنافس في سوق العمل .

ما هو دور الوزارة في منظومة التأمين الصحي الشامل؟

تم الانتهاء من منظومة التأمين الصحي التي تركز على ثلاثة محاور، أولها المتعلق بمنظومة هيئة الرعاية الصحية المعنية بتقديم الخدمة الطبية للمواطن وانتهينا منها بالفعل، كما انتهينا من إطلاق النسخة الأولى من التطبيق الخاص بهيئة التأمين الصحي المسؤولة عن تمويل الخدمة وسداد المصروفات ومن المقرر في الربع الثالث من هذا العام إطلاق النسخة الثانية منه، وكذلك إطلاق منظومة هيئة الاعتماد والجودة.